



حماية الأرض مسؤولية مصرية

## جهود أوروبية صينية تمهد طريق الانتعاش المناخي العالمي

### تعزيز فرص التعاون في الطاقة المتجددة والسيارات الكهربائية

في الاتحاد الأوروبي قبل الاتفاق على الصيغة النهائية للقانون.

وقالت هيلين كلاركسون، الرئيسة التنفيذية لمجموعة المناخ وهي منظمة دولية غير ربحية، "نظرا لأن الاتحاد الأوروبي يتطلع أيضا إلى تعزيز هدفه، فإن هذا إعلان الصين مؤخرا عن هدف الانبعاثات يساعد في ضمان بقاء العالم متسقا مع أهداف اتفاق باريس". وحدثت بريطانيا أيضا هدفا تمثل في خفض صافي انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري إلى حد الصفر بحلول عام 2050، وكشفت عن خطط لإنتاج ما يكفي من الكهرباء من الرياح البحرية لتشغيل كل منزل في المملكة بحلول عام 2030 بناء على الاستهلاك الحالي للكهرباء.

وقال رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون في بيان صدر مؤخرا "الآن، بينما نعيد البناء بشكل أفضل، يجب علينا إعادة البناء بشكل أكثر اخضراراً، لذلك نحن ملتزمون بأهداف طموحة جديدة والاستثمار في طاقة الرياح لتسريع تقدمنا باتجاه الوصول بصافي الانبعاثات إلى الصفر بحلول عام 2050".

وقد حققت الصين بالفعل تقدما كبيرا في الجهود المبذولة لتحقيق أهدافها المناخية.

ووفقا للمتحدث باسم وزارة الإيكولوجيا والبيئة ليو يو بين، بحلول نهاية عام 2019، كانت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الصين لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي أقل بنسبة 48.1 في المئة مقارنة بعام 2005، ووصلت حصة الوقود غير الأحفوري إلى 15.3 في المئة، محققة بذلك أهداف العمل المناخي لعام 2020 قبل الموعد المحدد.

ووفقا للوزارة، بلغ إجمالي حصة تداول الانبعاثات الكربون في سوق تجارة الكربون التجريبية في الصين 406 ملايين طن بحلول نهاية أغسطس، لتصبح ثاني أكبر سوق في العالم. وأضاف ليو أن البلاد عازمة على العمل مع الدول الأخرى لبناء نظام عالمي لإدارة المناخ يكون عادلا ومتصفا ومرحبا للطرفين من خلال التعاون، وتعزيز التنفيذ الكامل والفعال والمستدام لاتفاق باريس.

وقالت كلوك التي ساعدت أبحاثها في الهيدرولوجيا والتنبؤ صانعي السياسة في الاتحاد الأوروبي وبريطانيا على اتخاذ قرارات أفضل بشأن الاستعداد للفيضانات "إن الاستثمار الكبير الذي ستحتاج الصين إلى القيام به في الأعمال والحلول الخضراء، ربما سيدفع أيضا تطوير هذه الأشياء".

وتعمل جهود الصين في الحد من الانبعاثات الكربونية على تعزيز التنمية في قطاعات مثل الطاقة المتجددة والسيارات الكهربائية، حيث تتمتع الشركات الصينية والأوروبية بفرص كبيرة للتعاون.

تبذل الصين والدول الأوروبية جهودا للحد من انبعاثات الكربون وذلك من خلال التعاون بشكل أكبر في مجال التنمية الخضراء بهدف تنمية المشاريع المشتركة في مجالات الطاقة المتجددة والسيارات الكهربائية التي تمر أساسا عبر قاطرة حياض الكربون لكسب رهان المناخ.

لندن - تقود الصين والدول الأوروبية "انتعاشا أخضر" ويقدم الجانبان مساهمات في خفض الانبعاثات فيما يسعيان لإيجاد المزيد من الفرص في مجال التعاون الأخضر، وفقا للخبراء.

وتظهر التقارير الأخيرة أن تغير المناخ قد أحدث دمارا في العالم لا يقل ضرا عن جائحة كوفيد - 19 المستعرة. وينسب تقرير حالة الخدمات المناخية للعام 2020، الصادر في وقت سابق من هذا الشهر، أكثر من 11 ألف كارثة حصلت في السنوات الـ50 الماضية إلى المخاطر المتعلقة بالطقس والمناخ والمياه، مما تسبب بمقتل مليوني شخص وخسائر اقتصادية تقدر بـ3.6 تريليون دولار أمريكي.

وقال التقرير الصادر عن 16 وكالة ومؤسسة تمويل دولية إن الظواهر المناخية المتطرفة قد ازدادت من حيث الوتيرة والشدة والخطورة نتيجة لتغير المناخ وضربت المجتمعات الضعيفة بشكل غير متناسب.

ووفقا لدراسة نشرت الشهر الماضي في مجلة نيتشر العلمية، يتوقع أن يكون المعدل الذي يشهده هذا القرن لفقدان الكتلة الجليدية في غرينلاند أعلى من أي وقت اختبرته الأرض خلال آخر 12000 سنة.

وفي مواجهة التحدي الصارم الذي يشكله تغير المناخ، تبذل الصين والدول الأوروبية جهودا للحد من الانبعاثات والتعاون بشكل أكبر في مجال التنمية الخضراء.

وقال الرئيس الصيني شي جين بينغ في المداوات العامة للدورة 75 للجمعية العامة للأمم المتحدة عبر الفيديو، إن الصين تهدف إلى بلوغ ذروة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون قبل عام 2030 وتحقيق الحياد الكربوني قبل عام 2060. وقد أكد الخبراء على أهمية هذا الإعلان حيث أن الجهود المناخية العالمية بحاجة ماسة بالفعل إلى مزيد من المساهمات من قبل الدول الكبرى.

وإذا حققت الصين هدفها، فإنها ستخفض توقعات الاحتباس الحراري بنحو 0.2 إلى 0.3 درجة مئوية، وهو أكبر انخفاض منفرد يقدره متعقب العمل المناخي، وهو معهد غيسر لبحوث علوم المناخ والسياسات، في برلين.

وقال نيكلاس هونه، من معهد "المناخ الجديد" وهو إحدى منظمين شريكتين في متعقب العمل المناخي، إن "هذا هو أهم إعلان متعلق بسياسة المناخ العالمية في السنوات الخمس الماضية على الأقل. وقد حظي بترحيب الكثير من مراقبي سياسة المناخ الدوليين".

وبعد التصويت، سيجتاز البرلمان إلى بدء مفاوضات مع الدول الأعضاء

## الحكومة الأميركية تستهدف آلية عمل غوغل «المجانية»

### الخرائط ونظاما الترميز والتبضع في مرمى حملة ترامب

صعدت الحكومة الأميركية من حملتها ضد عملاق التكنولوجيا غوغل وسط تصاعد الاتهامات نحو الخدمات المجانية، منها تطبيق الخرائط والتوقع، التي تعتبر السلطات أنها أساءت لمصلحة المستهلكين فضلا عن ضرب شروط المنافسة الحرة وممارسة الاحتكار.

وأشرفت الفيديو عبر يوتيوب وغوغل مابس) والتي تتغذى من عمليات البحث وبيانات المليارات من المستخدمين. وأشار كريستوفر ساغرز أستاذ القانون في جامعة "كليفلاند ستايت يونيفرسيتي" إلى أن عمليات البحث عبر غوغل ليست مجانية فعلا إذ يمكن اعتبارها عمليات يولي خلالها المستهلك اهتماما بالإعلانات في مقابل حصوله على نتائج البحث.

ورأى أن مجانية الخدمات لن تشكل عقبة أساسية للحكومة التي عليها أن تركز على الإعلانات الرقمية "وهي خدمة لا توفرها غوغل مجاناً".

وشدد موريس ستوكه أستاذ القانون في جامعة تينيسي المتخصص في قانون المنافسة على أن وزارة العدل تركز حجبها على ما يبدو على "انتهاكات الخصوصية وحماية البيانات الشخصية واستخدام بيانات المستهلكين".

وستتجسد هذه الملاحقات بشكل أوسع في تأثير ممارسات غوغل على القطاع برمته. وأوضح أن محامي الحكومة ذكروا قضية مايكروسوفت قبل عشرين عاما عندما فشلت السلطات في تفكيك المجموعة لكنها نجحت في فتح أبواب القطاع أمام عدد أكبر من الشركات.

وقال ستوكه "ثمة شعور عام بأن قضية مايكروسوفت سمحت ببروز ابتكارات لأن المنافسين لم يعودوا يعملون في ظل المجموعة". وقد تستمر الملاحقات التي اطلقتها الوزارة مع 11 ولاية أميركية يديرها جمهوريون، سنوات عدة على خلفية غضب السلطات ورببتها من النفوذ الذي تتمتع به شركات التكنولوجيا في وادي السيليكون.

وتدعو الشكاوى التي رفعت في واشنطن إلى تغيير "بنوي" ما بلج إلى احتمال تفكيك بعض أجزاء المجموعة الرائدة في مجال البحث عبر الإنترنت. ووصفت غوغل هذه الإجراءات في تغريدة بأنها "منحازة بالعمق".

وقالت الشركة ومقرها في ماونتن فيو في كاليفورنيا "الناس يستخدمون غوغل بإرادتهم وليس لأنهم مرغمون أو لأنهم لا يجدون بديلا". ورأى المحلل المستقل ريتشارد ويندسور أن الوزارة تملك حججا متينة لكن "الحل الأرجح ليس التفتيش بل إجراءات تعزز المنافسة" مثل السماح لاندوات شركات منافسة على الظهور بشكل أكثر بروزا في متجربتها للتطبيقات.

النقالة "غوغل بلاي ستور". وكتب ويندسور في مدونة "لكي ننصف غوغل، فإن بيئة خدماتها هي أفضل المتوافر في الكثير من الفئات.

في المقابل غوغل ترغم شركات صناعة

واشنطن - تستهدف الملاحقات القضائية التي باشرتتها الحكومة الأميركية في حق غوغل بتهمة استغلال موقعها المهيمن، آلية عمل هذه المجموعة والمستندة على كوكبة من الخدمات المجانية وجمع بيانات المستخدمين والإعلانات.

ويينغى على وزارة العدل أن تقدم أدلة على أن غوغل انتهكت قوانين المنافسة وعززت احتكارها على صعيد عمليات البحث والإعلانات عبر الإنترنت بطريقة غير قانونية، من خلال خدمات مختلفة منها البريد الإلكتروني والخرائط ونظام الترميز (جي.بي.إس) وتطبيقات للتبضع أو القيام بججوزات عبر الإنترنت.

ولكي تكسب معركةها القضائية، يجب على الحكومة الأميركية أن تثبت أن المجموعة ومقرها كاليفورنيا أساءت لمصلحة المستهلكين في حين أن أدواتها مجانية.

وقالت أيفري غاردين من "سنتر فور ديموكراسي أند تكنولوجي" إن الملاحقات "تجاهل مسألة السعر وترتكز على التأثير على صعيد النوعية والابتكار".

وأضافت المحامية السابقة في وزارة العدل المكلفة بمكافحة الاحتكار الماضي كانت وكالات مكافحة الاحتكار تتحفظ على المضي قدما من دون أدلة حول الانعكاسات على الأسعار".

وتظهر البيانات التي وفرتها الوزارة أن غوغل تهيمن على 88 في المئة من عمليات البحث عبر الإنترنت في الولايات المتحدة، لا بل على 94 في المئة من هذه الأبحاث من خلال جهاز نقال.

### ضروب الاحتكار

- 94 في المئة نسبة استحواذ غوغل على الأبحاث من خلال هاتف محمول
- 88 في المئة: نسبة استحواذ غوغل على عمليات البحث عبر الإنترنت

وشددت الحكومة كذلك على أن شركة التكنولوجيا العملاقة عززت احتكارها أيضا من خلال عقود تمنع المنافسة، ولاسيما عقدا مبرما مع أبل لتكون غوغل محرك البحث التلقائي على هواتف "آي فون".

بهذه الطريقة يفرض المحرك نفسه على نظامي التشغيل المهيمنين في السوق "اندرويد" من غوغل و"آي.او.أس" من أبل.

حققت غوغل التي تبلغ قيمتها السوقية أكثر من ألف مليار دولار، العام الماضي إيرادات قدرها 161 مليارا، أتى القسم الأكبر منها من الإعلانات الرقمية (المرافقة لعمليات البحث



مواجهة حملة شرسة